قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٢
بشأن تقرير المنفعة العامة لمشروع المرحلة الأولى
من القوس الجنوبى من الطريق الإقليمى الدائرى

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وبناء على ما عرضه وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ؛

قـــــرر :

(المادة الأولى)

تعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع المرحلة الأولى من القوس الجنوبى للطريق الإقليمى الدائرى لإنشاء جزء الطريق بين مدينة بدر حتى طريق القاهرة الفيوم والكوبرى العابر للنيل جنوب دهشور على الأراضى الموضحة حدودها ومعالمها بالمذكرة والكروكى والخرائط والرسومات المرفقة بهذا القرار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٠ جمادى الأولى سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ٣٠ يولية سنة ٢٠٠٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

مذكرة للعرض على السيد الاستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

بشأن تقرير المنفعة العامة لمشروع إنشاء الطريق الإقليمى الدائرى

تلعب السياسات الشاملة التى تتبناها الدولة دوراً بارزاً وحاسمًا فى إعادة رسم الخريطة العمرانية للكتلة السكانية وتجمعات الأنشطة الصناعية والاقتصادية على أرض مصر .

ولم تدخر وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بدورها وسعًا فى رسم التصور المستقبلى الشامل لاتجاهات وأحجام الامتدادات العمرانية المتوقعة فى مختلف أرجاء الجمهورية من خلال مخططات يتم تحديثها بصورة دورية طبقًا ووفقًا للأوضاع الراهنة والمتوقعة فى المناخ الاقتصادى والاستثمارى لأقاليم التنمية المختلفة .

ولتأكيد مفهوم الإطار العام للاستراتيجية المقترحة تولد الفكر التخطيطى للطريق الإقليمى الدائرى لربط أقطاب التنمية الواقعة على امتداد المحاور الإقليمية لتحقيق عائد اقتصادى مباشر لتغير نمط استخدامات الأراضى واستغلال المسطحات الصحراوية الواقعة حول نطاق المسار والتى يقدر مسطحها بحوالى ٥٠ ألف فدان ما بين مناطق استصلاح وتنمية زراعية ومناطق ثروة معدنية ومحاجر بالإضافة إلى فتح آفاق واسعة للاستثمار على امتداد محاور التنمية العرضية داخل النطاق الصحراوى وبالتحديد داخل نطاق الجيل الثانى من المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة .

وتبرز أهمية الطريق الإقليمى الدائرى فى كونه محوراً مرورياً جديداً يعبر نهر النيل جنوب دهشور متوسطًا المسافة الواقعة بين كوبرى المنيب وكوبرى بنى سويف على النيل والتى تبلغ حوالى ٧٥ كيلو متراً لا يتوافر فيها كبارى عابرة لنهر النيل بخلاف كوبرى المرازيق الذى لا يفى بالهدف المطلوب لكونه مكونًا من حارة مرورية واحدة وخط سكة حديد مفرد .

كما يحقق كوبرى جنوب دهشور أهمية خاصة ومطلب أساسى لتحركات القوات المسلحة بين ضفتى نهر النيل بعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان .

الملامح التخطيطية للمشروع :

يوضح الكروكى المرفق مكونات الطريق الإقليمى الدائرى ، ويشمل :

١ - القوس الشمالي :

وهو طريق محلى إقليمى قائم بطول حوالى ١٦٠ كيلو متراً من مدينة الخطاطبة غربًا حتى مدينة بدر شرقًا ماراً بمدن (منوف - بنها - الزقازيق - بلبيس - العاشر من رمضان) وسيتم توسيعه وتحسينه ورفع كفاءته مع توسيع محور الخطاطبة / الوراق القائم بطول ٥٠ كيلو متراً وتعتبر أعمال توسيع الطرق والمحاور القائمة أسبقية ثانية .

٢ - القوس الجنوبى : (أسبقية أولى)

وهو جزء غير قائم وسيتم إنشاؤه بطول حوالى ٢٠٠ كيلو متر يبدأ من مدينة بدر شرقًا حتى مدينة الخطاطبة غربًا عابراً نهر النيل بكوبرى جنوب دهشور بالإضافة إلى إنشاء محورى مرور بأطوال ٣٥ كم ، ١٠ كم لربط الطريق الإقليمى الدائرى بالقاهرة الجديدة وطريق الاوتوستراد .

وينقسم القوس الجنوبى إلى مرحلتين :

(أ) المرحلة الأولى :

إنشاء جزء الطريق بين مدينة بدر حتى طريق القاهرة/ الفيوم بطول حوالى ١٠٠ كيلو متر يمر منها ٩٤ كيلو متراً فى أراضى صحراوية ملك الدولة و ٦ كيلو مترات فى نطاق أراضى زراعية على جسرى نهر النيل بالمنطقة المحددة لتنفيذ كوبرى عابر للنيل جنوب دهشور والذى تم إسناده بالاتفاق المباشر إلى شركة المقاولون العرب (عثمان أحمد عثمان) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٥ وقد تم تحديد مسار الطريق بهذه المرحلة وتم اعتماده من القوات المسلحة وقد روعى فى اختيار مسار هذه المرحلة تفادى المرور بالمناطق الآهلة بالسكان بهدف التقليل من المنشآت المطلوب نزع ملكيتها وبما يتلاءم مع ظروف وطبيعة المناطق التى يمر بها المشروع والأصول الفنية والتصميم الهندسى والإنشائى للطرق .

وقد تم إعداد الرسومات التخطيطية لمسار هذه المرحلة على خرائط ١:٥٠٠٠٠ للأجزاء المارة بأراضى صحراوية ملك الدولة و ١:٢٥٠٠ للمسار الواقع بالأراضى الزراعية ملك المواطنين بموقع كوبرى جنوب دهشور ومداخله ومخارجه وتقاطعاته الحرة شرق وغرب النيل على طريقى الصف والصعيد .

ونظراً لأهمية المشروع فقد تم إدراجه ضمن الخطة الخمسية الخامسة ٢٠٠٢/٢٠٠٧ كما تم تخصيص تمويل قدره ٢٥٠ مليون جنيه فى أولى سنوات هذه الخطة ٢٠٠٢/٢٠٠٣ باعتبار أن المشروع سيتم تنفيذه على مراحل .

تم إعداد هذه المذكرة الإيضاحية لاستصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتقرير صفة المنفعة العامة للمرحلة الأولى من القوس الجنوبى لإنشاء جزء الطريق بين مدينة بدر حتى طريق القاهرة الفيوم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ فى شأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ، وذلك حتى يتسنى للأجهزة المختصة دخول المواقع والعقارات للقيام بأعمال الرفع المساحى وتحديد التعويضات على المساحات المتداخلة طبقاً للخرائط المساحية المرفقة على أن يتم استصدار قرارات منفعة عامة للمرحلة الثانية من القوس الشمالى بعد التنسيق مع الجهات المختصة فى نطاق المسار وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للتعويضات .

ولذا وعلى ضوء ما تقدم وإعمالاً لأحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٩٩ فى شأن تفويض رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية فقد أعد مشروع القرار المرفق باعتبار المرحلة الأولى من القوس الجنوبى للطريق الإقليمى الدائرى إنشاء جزء الطريق بين مدينة بدر حتى طريق القاهرة الفيوم والكوبرى العابر للنيل جنوب دهشور من أعمال المنفعة العامة تمهيداً لنقل ملكية الأراضى اللازمة له إلى الدولة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ المشار إليه .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

د. مهندس / محمد إبراهيم سليمان